جمهـــورية العـــــراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلـــمي

معهـــــد العلمين للدراســات العليـــا

الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني على الانتخابات العراقية بعد العام ٢٠٠٥م

رسالة تقدم بها الطالب

يوسف صاحب محمد السعيدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف الاستاذ المساعد

الدكتور غسان عكلاوي صالح السعد

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠ م

شكر وعرفان

الحَمدُ لله تعالى الذي جَعَلَ الحَمدَ مفتاحاً لذكره وَخَلَقَ الأَشياءَ ناطقَةً بحمده وَشكره ، وصلَّى اللهُ تعالى على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله أبي القاسم محمد وعلى آله الطّيبين الطاهرين، ورضوان الله تعالى على مَنْ سار بِهَدْيهم و نهجهم من الأصحاب والنَّاس أجمعين ... وبعد:

يدعوني واجب الوفاء بعد أن أنهيت إعداد رسالتي أن أسطر في أولى صفحاتها عظيم تقديري، وجزيل شكري وعرفاني إلى مشرف رسالتي الأستاذ المساعد الدكتور (غسان عكلاوي صالح السعد)، اعترافاً مني بجزيل ما قدَّمه لي من ملاحظات قيمة وإرشادات سديدة، من بداية البحث حتى إتمام هذه الرسالة .

ويسرني أن أقدم شكري وامتناني للأستاذ الفاضل عميد معهد العلمين للدراسات العليا (أ. د. زيد عدنان محسن)، ورئيس قسم العلوم السياسية المحترم (أ. د. محمد ياس خضير) والدكتور (علي عبود مهدي بحر العلوم) وأساتذتي الكبار في معهد العلمين، فقد ضاعت مني الكلمات وعجزت عن الإيفاء بحقكم، فلكم مني كل العرفان والتقدير.

وأتوجه بالشكر والتقدير والعرفان والحب إلى أفراد أسرتي الكريمة، الذين تفانوا في تقديم العون الصادق، وتحملهم بعدي عنهم وحاجتهم لي، وقد حرموا من أشياء كثيرة لأجلي، وإلى كل من ساندني ووقف معي في ظروفي القاهرة التي لا يعلمها إلّا الله سبحانه وتعالى، وممن أحبهم حباً جماً، فلهم مني خالص المودة والعرفان بالجميل.

وأقدم شكري العميق إلى مؤسسة بحر العلوم ومؤسسها السيد (محمد بحر العلوم) سائلا المولى ان ينزل عليه رحمته وغفرانه. كما اشكر السادة رؤساء منظمات المجتمع المدني الذين التقيتهم وقدموا لي يد العون والمساعدة.

وأخيراً ما كانت كلمات الشكر التي سطرتها، لتعطي كل ذي حقٍ حقه، ولا تفي لصاحب الفضل بفضله؛ إنما هي غيض من فيض، وقليل من كثير .

و آخر دعوانا أَن الحمد لله رب العالمين

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة البحث	١ – ٥
الفصل الأول : مفهوم منظمات المجتمع المدني والرقابة الانتخابية	٦ – ٦٠
المبحث الأول : مفهوم منظمات المجتمع المدني	٧ – ٣٣
أولاً : المعنى اللغوي لمنظمات المجتمع المدني	٩ – ١٢
ثانياً : منظمات المجتمع المدني اصطلاحاً	١٢ – ١٧
ثالثاً : نشأة منظمات المجتمع المدني وتأريخها	١٧ –٢٧
رابعاً : مكونات المجتمع المدني وخصائصه	٢٨ – ٣١
خامساً : وظائف المجتمع المدني	٣١ – ٣٣
المبحث الثاني : مفهوم الرقابة الانتخابية	٣٤ – ٦٠
أولاً : الأصل اللغوي للرقابة	٣٦ – ٣٨
ثانياً : المدلول الاصطلاحي للرقابة	٣٨ – ٤٠
ثالثاً : تاريخ الرقابة الانتخابية لمنظمات المجتمع المدني	٤٠ – ٤٢
رابعاً : أهمية المراقبة الانتخابية	٤٢ – ٤٥
خامساً : أنواع الرقابة الانتخابية	٤٥ – ٥٢
سادساً: متطلبات الرقابة الانتخابية	٥٢ – ٥٤
سابعاً : احترام مبادئ مراقبة الانتخابات	٥٤ – ٥٦
ثامناً : مميزات الرقابة الوطنية وفوائدها	٥٦ – ٦٠

الفصل الثاني: إبعاد الإداء الرقابي لمنظمات المجتمع المدني على الانتخابات في العراق	٦١ – ١٢٧
المبحث الأول : الإطار القانوني لرقابة منظمات المجتمع المدني	٦١ – ٨٦
اولاً : التشريعات الدولية	٦١ – ٧٣
– ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م	٦٤ – ٦٨
– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م	٦٨ – ٧٠
– العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ١٩٦٦م	٧٠ – ٧٢
– إعلان مبادئ الرقابة الدولية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات الدولية عام ٢٠٠٥ م	٧٢ – ٧٣
ثانياً : المواثيق الدولية الاقليمية	٧٣ – ٧٨
– الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠	٧٣ – ٧٥
– الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان و الشعوب عام ١٩٨١م	٧٥ – ٧٦
– وثيقة كوبنهاغن عام ١٩٩٠	٧٦ – ٧٧
– الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان	٧٧ – ٧٧
– الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م	٧٧ – ٧٩
ثالثاً: التشريعات الوطنية	٧٩ – ٨٦
– الدستور	٧٩ – ٨١
– القوانين	٨١– ٨٢
– الأَنظمة	٨٣ – ٨٤
– قواعد السلوك	٨٤ – ٨٦

المبحث الثاني : البعد الفني لمراقبة الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني	٨٧ – ١١٢
اولاً : مرحلة ما قبل الاقتراع	٨٨ – ١٠٥
ثانياً : مرحلة الاقتراع	١٠٦ – ١١٠
ثالثاً : مرحلة ما بعد الاقتراع	١١٠– ١١٢
المبحث الثالث : تقارير منظمات المجتمع المدني حول الانتخابات العراقية	١١٣ – ١٢٧
اولاً : مفهوم التقارير	١١٣ – ١١٤
ثانياً : أهمية التقارير	١١٥ – ١١٦
ثالثاً : أَنواع التقارير	١١٦ – ١١٩
رابعاً : شروط التقرير	١١٩ – ١٢١
خامساً : نماذج من تقارير منظمات المجتمع المدني المحلية على الانتخابات العراقية	١٢٢ – ١٢٧
الفصل الثالث : معوقات رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات في العراق وتقييمها ومستقبلها	١٢٨ – ١٨١
المبحث الأول : معوقات رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات في العراق	١٢٨ – ١٥٧
أولاً : مفهوم المعوقات	١٢٩ – ١٣١
ثانياً : أنواع المعوقات	١٣١ – ١٥٧
– المعوقات القانونية	١٢٩–١٣٧
– المعوقات السياسية	١٣٧–١٤٠
– المعوقات الاقتصادية و المالية	١٤١–١٤٧
– المعوق الأمني	١٤٧–١٥٠

– المعوقات الفكرية و النفسية و البيئة الاجتماعية	١٥١-١٥٤
– المعوقات الفنية و الإجرائية	١٥٤-١٥٧
المبحث الثاني : تقييم رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات وآفاقها المستقبلية	١٥٨- ١٧٠
اولا – مفهوم التقييم وانواعه	١٥٨-١٧٠
ثانيا – آفاق ومستقبل رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات	١٧٠- ١٧٥
– الخاتمة	١٧٦ – ١٨١
– الاستنتاجات	١٧٦-١٧٨
– التوصيات	١٧٨-١٨١
– المصادر والمراجع	١٨٢ – ٢٠١
Abstract	B-C

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُ العَظِيمُ

(آل عمران/١٠٤)

المحتويات

ملخص البحث

كان الهدف من هذه الرسالة هو التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني العراقي، وامكانياتها ودورها في مراقبة الانتخابات في العراق؛ لرصد وتحليل آليات المراقبة الانتخابية في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية التي يمر بها بلدنا، وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم للمساهمة بفاعلية؛ لتحقيق التحولات الديمقراطية والسياسية الكبرى للمجتمع لكي لا تكون إدارة الدولة حكراً على النخب الحاكمة، وبعد أن توجهت سياسة الدولة بعد سقوط النظام البائد الى التعددية السياسية والحزبية وتكريس وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، إلا إن هذا الدور بدأ بالتراجع لا أسباب منها الممارسات السياسية، وهيمنة الأحزاب واستغلالها للمنظمات لصالحها بالإضافة الى اسباب ومحددات اخرى كثيرة، وبقي نشاطها مهمشاً في بعض الأوقات لضعف بنيتها التنظيمية والمعرفية والمالية وغيرها، اذ اكتفت العديد منها فيما اذا كان هناك من تجاوزات وخروقات دون دراستها ومحاولة وضع الحلول لها؛ لذلك يبقى دور هذه المنظمات محدوداً في مجال الرقابة على الانتخابات، لذا على الدولة وعلى المجتمع المدني إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملها وتوفير كل مستلزمات بنائها واستقلاليتها كونها محور اساسي لترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع .

ولإنجاز هذه المهمة لجأ الباحث للبحث عن أصول وجذور نشأة هذه المنظمات منذ بدايات القرن الماضي والظروف التي عاصرت نشأتها في مختلف أرجاء العالم، ومع اتساع دور ورقعة مصطلح المجتمع المدني وتناوله بالاهتمام الواسع من قبل الفلاسفة والمفكرين في الغرب والعالم العربي والاختلاف الحاصل حول تعريف محدد لها إلا إن ما يمكن اعتباره بديهة ثابتة، هو إنه مجتمع المدن قبل كل شيء، على اعتبار إنها منظمات إرادية أو شبه إرادية ومخولة بتحقيق مطالب وتطلعات ذلك المجتمع الذي نشأت فيه .

ولكي يحقق الباحث خطته قام بتقسيم رسالته إلى ثلاثة فصول متكاملة وضحها بشكل مفصل في هيكلية البحث، حيث اشتمل الفصل الأول مفهوم منظمات المجتمع المدني ومفهوم الرقابة الانتخابية . أما الفصل الثاني فقد أهتم بالبحث في ابعاد الاداء الرقابي لمنظمات المجتمع المدني وقسم الى ثلاث مباحث الاول عن الإطار القانوني والثاني البعد الفني لرقابة منظمات المجتمع

المدني على الانتخابات، والثالث عن تقارير منظمات المجتمع المدني حول الانتخابات العراقية .أما الفصل الثالث فتطرق فيه الباحث إلى معوقات وتقييم ومستقبل منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، وعلى مبحثين الاول معوقات رقابة منظمات المجتمع المدني والثاني تقييم رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات وآفاقها المستقبلية .

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

١- تدخل وهيمنة الأحزاب على كثير من منظمات المجتمع المدني، وضعف استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الأحزاب والجهات الحكومية مما افقدها مهنيتها وشفافيتها واستقلاليتها وبالتالي انعكس ذلك على إداءها و تسبب في تراجعها .

٢- لا تقوم الكثير من منظمات المجتمع المدني في إعداد وتدريب المراقبين من الناحيتين القانونية والفنية بالشكل المناسب، وذلك بالتوعية على جميع المبادئ والضوابط والاجراءات التي تقوم عليها العملية الانتخابية، وتقديم الشرح المبسط لمهامهم وصلاحيتهم والمحظورات التي يجب عدم القيام بها .

وفي ضوء الاستنتاجات أوصى الباحث بعدة توصيات، أهمها ما يأتي :-

١- تشجيع القيام بالبحوث والدراسات في الجامعات والمراكز البحثية عن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ودورها المستقبلي في بناء وتفعيل مؤسسات الدولة، من خلال وضع المناهج العلمية كمقررات في فصول الدراسة في الجامعات العراقية، للعمل على تعزيز ثقة وثقافة المجتمع بأهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الفاعل في مراقبة الانتخابات، باعتبارها إحدى مقومات نجاح العملية الانتخابية.

٢- انشاء مكتب او قسم في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يعنى بشؤون منظمات المجتمع المدني الرقابية ويفترض أن تكون جهة محايدة للتعاون والتنسيق بينها وبين المنظمات واستلام التقارير الانتخابية والرد عليها، وتبادل الخبرات والمعلومات، واعداد دورات تدريبية تستهدف المراقبين، ولتقييم إداء منظمات المجتمع المدني بشكل مستمر ودوري.

والحمد لله رب العالمين

مقدمة الدراسة :

يعد مفهوم منظمات المجتمع المدني من المعاني الرئيسة الحديثة النشأة وخضع لتطورات فكرية، كالمفاهيم الأخرى، فليس له مضمون واحد موحد؛ لهذا برزت أهمية دراسته بشكل استثنائي في البلدان المتقدمة، وحتى العربية منها، حتى وصف المفهوم بأنه ضبابي؛ لأنه قابل لتفسيرات عديدة نتيجة اختلاف الرؤى الفكرية و بيئة الكاتب الثقافية على نحو كبير، وإنّه غير دقيق إذ يغلب عليه الغموض احيانا، وهذا ما يعزز أهمية البحث في هذا الميدان .

ويعد ضهور منظمات المجتمع المدني في العراق متعثرا، إلا أنه يعد من أوائل الدول العربية التي ازدهرت فيه بكل تنظيماتها، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي أي بعد نيسان ٢٠٠٣م، فقد ظهرت المئات من المنظمات لممارسة شتى المهام والاختصاصات، ومنها مراقبة الانتخابات الوليدة هي الأخرى في الواقع السياسي العراقي، وتشكلّت لمراقبة الانتخابات، ولسد الفراغ السياسي والاجتماعي الذي تركه سقوط النظام، وبجمع كلا المتغيرين جاءت أهمية البحث، ويدخل ضمن مفهوم المنظمات كثير من المكونات أبرزها الجمعيات الأهلية والنقابات والمؤسسات الدينية وغيرها، التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣م بشكل بدائي، لكنها لازالت في طور التطور وبالرغم من كونها مهددة لغياب الأمن وقلة التمويل وضعف التشريع القانوني وسيطرة بعض الأحزاب.

ونجحت على مدار العقود الثلاثة الماضية حركة عالمية حول المراقبة المدنية الحيادية للانتخابات، واكتسبت أهمية كبيرة، بما تضيفه من ضمانات إجرائية، لنزاهة سير العملية الانتخابية، وحشد الجموع من المواطنين، وحثهم على المشاركة في المسار الديمقراطي القائم في الدول، وكشف المشاكل والمخالفات، وتقييم جودة الانتخابات تقييما دقيقا، وتعزيز الثقة بالنتائج ، والانخراط في جهود المدافعة عن السياسات، وتفعيل مساءلة الحكومة ضمن إطار الدورة الانتخابية وخارجها، فمراقبة العملية الانتخابية تعني المساهمة في التقليل من استخدام وسائل الغش والتزوير لصالح مرشح دون الأخر، فهي

تعني بتكافؤ الفرص، اذ يُعد المراقب عين المواطن على الانتخابات، وإنّ أهمية المنظمات الدولية والاقليمية في إضفاء طابع الشرعية والعالمية والسمعة الدولية وانعكاساتها عاملا مهما، كذلك الاستفادة من تجاربها وخبراتها الرقابية والفنية والتكنولوجية، فالتقارير التي تصدر عن الرقابة الدولية يمكن أن تؤدي إلى تغيير السياسات، وتجعل الانتخابات أكثر عدلاً، وتبدد المخاوف من التزوير لأقل قدر ممكن إذ تضفي المصداقية والشفافية، كون المراقبين طرفاً ثالثاً ومستقلاً عن الأحزاب.

ولم يقتصر كذلك عمل منظمات المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات فحسب؛ بل توصلت إلى اليات بمواثيق عديدة مواثيق دولية وإقليمية ومن أهم الآليات حماية حقوق الانسان ومصالح الشعوب واستقلالها وحريتها، ولا يعني أن وجود هذه المواثيق والقوانين تكفي بل يفترض أن يكون هناك إرادة حكومية ومجتمعية تحافظ على سير العملية الديمقراطية، وأن تقييم عمل منظمات المجتمع المدني مهم جداً وتكمن أهميته في بيان أوجه النجاح والإخفاق في عملها، ومعرفة نقاط القوة والضعف؛ لتحفيز العاملين الناجحين من جهة وإصلاح نقاط الضعف والتقليل منها من جهة أخرى ، ولتطوير واستشراق مستقبل منظمات المجتمع المدني لتصبح أكثر فاعلية لابد أن تكون مستقلة استقلالاً حقيقياً عن الأحزاب والسلطة، وكذلك تنويع مصادر التمويل من دون المساس باستقلاليتها والأهم من ذلك تطوير قدراتها الفنية والمهنية والإدارية بما يتلاءم مع المرحلة التي تراقبها وإنشاء قاعدة بيانات لكل منظمة مجتمع مدني ونشر أنشطتها الرقابية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الباحث بتناوله أهم مرتكزات بناء الدولة المعاصرة في العراق بعد عام ٢٠٠٥م وهي ثلاثية (منظمات المجتمع المدني، الرقابة، الانتخابات)، والوقوف على اوجه القصور في ادائها وتقييمها والتعرّف على واحدة من آليات الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية، وهي الرقابة الوطنية من قبل منظمات المجتمع المدني. والمقارنة بين التجربة العراقية والمعايير الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع. والوصول إلى أهم المعوقات التي تواجه عمل المنظمات العراقية المهتمة بالشأن الرقابي. والسعي لإيجاد خارطة طريق من المقترحات والتوصيات، لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الانتخابية، وتنظيم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. كذلك إضافة معرفة جديدة في مجال الدراسات التي تتناول الجانب الرقابي للانتخابات، وتمهيد الطريق لموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، لتكون فكرة أوسع عن المراقبين ودورهم والجوانب التنظيمية لهم والحاجة لوجود مراقبين حياديين يتميزون بالاستقلالية والمهنية لإثراء التجربة الديمقراطية والحفاظ على نزاهتها .

اشكالية الدراسة:

اصبحت رقابة منظمات المجتمع المدني في العراق واقعا ملموسا وهو في خضم عملية التحول الديمقراطي من دون ان يقابل ذلك تنظيم وطني متكامل لنشاط الرقابة الانتخابية وما هو مقدار الإلزام الذي تتمتع به نتائج تقاريرها وتوافقها مع المعايير الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية والاقليمية والوطنية والجوانب الفنية ايضا، لذلك سنكرس هذه الدراسة للتحري عن واقع منظمات المجتمع المدني خلال الاجابة عن مجموعة من الاسئلة الرئيسية والفرعية التي تشكل اساسا لفحص فرضية الدراسة وهي:

- ما مدى فعالية دور منظمات المجتمع المدني، وهل هي مهيأة لمراقبة الانتخابات في العراق ؟
- ما هي اهم المعوقات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ؟
- ما هو الاطار القانوني المنظم لعملها الرقابي ومدى توافقه مع المعايير والمواثيق الدولية ؟
- ما هو تأثير ونتائج منظمات المجتمع المدني العراقي في مراقبة الانتخابات ؟
- كيف يمكن تطوير هذا الدور إذا كان هذا الدور يعاني من مجموعة من المعوقات ؟
- ما جدوى دراسة وتقييم منظمات المجتمع المدني التي تراقب الانتخابات وآفاقها المستقبلية ؟

فرضية الدراسة:

الفرضية : " إنَّ منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً هاماً في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة في العراق، ويمكن تعزيز هذا الدور إذا توافرت مجموعة من العناصر واهما الاستقلالية والتنظيم القانوني والتمويل، وتّم التغلب على مجموعة من المعوقات ومن اهما المعوقات السياسية والقانونية والفنية والمالية".

مناهج الدراسة :

طبقت هذه الدراسة مناهج عدة للتحقق من فرضية الدراسة، فاعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة والمتمثل في المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات وأسلوب تحليل المضمون، والمنهج التاريخي من حيث نشأة منظمات المجتمع المدني والرقابة الانتخابية، فضلاً عن المقترب القانوني في فهم البعد القانوني لموضوع البحث عند تطرقنا للمواثيق والقوانين الدولية والاقليمية والوطنية التي تنظم الرقابة الانتخابية، كذلك الاقتراب المؤسساتي عند دراستنا لمنظمات المجتمع المدني، واعتمدنا طريقة المقابلة لجمع المعلومات والبيانات الأولية والثانوية وتفسيرها بطرق علمية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية بالمقابلات التي أجراها الباحث معهم .

صعوبات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي واجهة الباحث اثناء اعداد هذه الدراسة تتمثل في:

- حداثة الموضوع وندرة المصادر بالأخص موضوع الرقابة الانتخابية ومعوقاتها ومستقبلها.
- فرض على الباحث التوسع في بعض المواضيع في الفصل الثاني اذ ان الاختصار في بعض المواضيع حسب ما يعتقد الباحث يؤدي الى الاخلال بمعلومات مهمة إذ تم تجاوز الجانب الشكلي قليلاً لحساب الجانب العلمي من اجل إثراء الموضوع ولتعم الفائدة المرجوة.

هيكلية الدراسة:

تّم تقسيم البحث على مقدمة وثلاثة فصول فقد تناول الفصل الأول الذي حمل عنوان مفهوم منظمات المجتمع المدني والرقابة الانتخابية، جملة من المواضيع توزعت على مبحثين الأول منهما مفهوم منظمات المجتمع المدني وتأريخ نشأة المجتمع المدني ومكونات المجتمع المدني وخصائصه

ووظائفه، والمبحث الثاني كان حول مفهوم الرقابة، وتاريخ المنظمات في مراقبة الانتخابات، وكذلك أهمية الرقابة الانتخابية وأنواعها، وأختتم المبحث بمميزات وفوائد المراقبة المحلية .

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان إبعاد الإداء الرقابي لمنظمات المجتمع المدني على الانتخابات في العراق وتّم تقسيمه الى ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول بالإطار القانوني لرقابة منظمات المجتمع المدني والمبحث الثاني اختص بالبعد الفني لمراقبة الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني، أمّا المبحث الثالث فقد اختص بتقارير منظمات المجتمع المدني حول الانتخابات العراقية .

أمّا الفصل الثالث بعنوان معوقات رقابة منظمات المجتمع المدني وتقييمه ومستقبله على الانتخابات في العراق وتم تقسيمه الى مبحثين تناول المبحث الأول معوقات رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات في العراق، والمبحث الثاني تناول تقييم رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات وآفاقها المستقبلية، مع خاتمة تضمنتها أهم الاستنتاجات والتوصيات .